

بسم الله الرحمن الرحيم





شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار





بعض الوثائق الأصلية تالفة





بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

الاتجاهات الحديثة في الضرائب على الإنفاق

وإمكانية تطبيقها في سورية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد

الطالبة منار عمر الحوراني

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد خالد المهائني

B

١١٢٢٤

أعضاء لجنة الحكم

الدكتور محمد الجليلاتي

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة بكلية
الاقتصاد في جامعة دمشق

عضواً

الدكتور خالد الخطيب الجشي

الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة
بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق

عضواً

الدكتور محمد خالد المهاياني

الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة
بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق

مشرفاً

شكر وتقدير

وقفه امتنان وتقدير للأستاذ الدكتور
محمد خالد المهياني الذي تكرم بالإشراف
على هذه الأطروحة.

إن كلمات الشكر والتقدير لتجوز عن
الوفاء بالعرفان والجميل للأستاذ الكريم
الذي أغنى هذا البحث بتوجيهاته
وملاحظاته القيمة ولم يخل بتقدير
الوقت والجهد فكان مثلاً للوفاء والإخلاص
في العمل.



الإهداء

إلى من تحمّل عاديّات هذا الزمن الصعب

والدي

إلى من دفعني لقهر الصعاب

والدتي

إلى من شاركني السراء والضراء

إخوتي

إلى كل من سار على الدرب ووصل



المقدمة:

طبيعة المشكلة وأهميتها:

تعتبر الضرائب من أهم موارد الدولة في العصر الحديث. ولا تقتصر أهميتها على ماتدره من أموال للخزينة العامة، بل لما لها من أثر كبير على النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة.

وتعتمد الدول في العصر الحالي على كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة في تدبير مواردها المالية، ذلك أنه لا يمكن لأي دولة أن تعتمد على نوع واحد من الضرائب حيث أن عيوب أحدها تعوضه مزايا النوع الآخر. وتختلف الدول فيما بينها في مقدار النسبة التي تعتمد عليها في الأخذ بكل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة لتغذية موازاناتها بالموارد اللازمة لنفقاتها العامة.

ومع انقضاء العقد الخامس من القرن العشرين ونتيجة زيادة حجم التبادل التجاري وظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية وضرورة تسهيل انتقال رؤوس الأموال بين الدول وصدور قوانين تشجيع الاستثمار والادخار وجذب الاستثمارات الأجنبية بهدف زيادة وتائر النمو، تغيرت النظرة التقليدية القائلة بأن الضرائب المباشرة وعلى رأسها ضريبة الدخل هي الضرائب الأساسية والعادلة وذلك من خلال تطور التشريعات الضريبية في أكثر من خمس وثمانين دولة من دول العالم حيث بدأت تلك الدول بتخفيض عبء الضريبة على مصادر توليد الدخل بهدف تشجيع الإنتاج والاستثمار. وبغية تعويض النقص الحاصل في الحصيلة الضريبية لجأت الدول إلى فرض الضرائب على أوجه استخدامات الدخل وذلك بأشكال مختلفة. كالضريبة على القيمة المضافة والضريبة على المبيعات والضريبة العامة على الاستهلاك والضريبة على رقم الأعمال.

وانسجماً مع التغيرات الاقتصادية العالمية والاتجاه نحو تخفيض العبء الضريبي على مصادر توليد الدخل صدر القانون رقم /٢٠/ لعام ١٩٩١ ليكسر جمود التشريع الضريبي السوري في مجال الضرائب على دخل الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية حيث تم تخفيض العبء الضريبي بحدود ٤٠٪. كما أعطى القانون /٢٠/ ميزات تفضيلية في معدلات الضريبة للشركات المساهمة لتشجيع تأسيس الشركات المساهمة في سورية وجذب الاستثمارات الخارجية.

وكذلك صدر قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ الذي قدم الكثير من الإعفاءات الضريبية والتسهيلات للمستثمرين العرب والأجانب لجذب رؤوس الأموال للاستثمار في سورية. ومع قيام سورية بالدخول في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومباحثات الشراكة الأوروبية ومن مستلزماتها الانضمام إلى منطقة التجارة العالمية (الغات) وماسيرافق ذلك من تخفيض للرسوم الجمركية وبالتالي انخفاض إيرادات هذه الرسوم، فإنه بات من الضروري البحث عن موارد ضريبية جديدة تغطي النقص الحاصل في إيرادات الدولة من الضرائب.

ويرى الباحث أن هذه الموارد لن تتحقق إلا من خلال تفعيل دور الضرائب غير المباشرة التي عانت تشريعاتها من الجمود لفترات طويلة.

هدف البحث وحدوده:

يهدف هذا البحث إلى تطوير قانون رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالي رقم ١٨ لعام ١٩٨٧ وتطبيق الضريبة العامة على المبيعات التي تشمل سلة احتياجات المستهلك لتوحيد أحكام قوانين الضرائب غير المباشرة على الإنفاق والاستهلاك بهدف تسهيل تطبيقها وتخفيض تكاليف جبايتها وزيادة حصيلتها باتساع مطرحها. وذلك لحين تأمين النظم الحاسبية اللازمة وتقوية الإدارة الضريبية وتوعية المكلفين والإفادة من التقنيات الحديثة بما يخدم تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مرحلة متقدمة.

وارتأى الباحث تقسيم البحث إلى أربعة أبواب، يتناول في الباب الأول منه الإطار النظري لموضوع الضرائب على الإنفاق من خلال تحديد مفهوم وخصائص الضرائب على الإنفاق ومراحل تطور هذه الضرائب وأنواع الضرائب على الإنفاق ومزايا كل طريقة ومساوئها.

ويخصص الباب الثاني لاستعراض الضرائب على الإنفاق والاستهلاك في بعض التشريعات المقارنة. وقد رأى الباحث أن يأخذ نماذج بعضها من بلدان ذات ظروف اقتصادية واجتماعية مشابهة لظروف بلدنا وسبقتنا في إيجاد قوانين للضرائب على المبيعات والتي هي أحد أنواع الضرائب على الإنفاق حيث تم استعراض التجربة المصرية والأردنية في مجال ضريبة المبيعات. بالإضافة إلى تجربة فرنسا في مجال الضريبة على القيمة المضافة.

بينما يخصص الباب الثالث لدراسة واقع الضرائب على الإنفاق والاستهلاك في التشريع الضريبي السوري من خلال دراسة تحليلية لمطرح كل ضريبة ومعدلاتها وأثر الضرائب والرسوم غير المباشرة في تمويل الموازنة العامة للدولة.

وأخيراً سيضم الباب الرابع النتائج التي توصل إليها الباحث من دراسته المقارنة وتقديم مقترحات لتطوير التشريع الضريبي نحو الأفضل بما يساير التطورات في كافة المجالات.

منهج البحث:

لتحقيق الأهداف المشار إليها، فقد تضمنت الدراسة التي أجراها الباحث ثلاثة جوانب: أولها: يتضمن الإطار النظري للضرائب على الإنفاق. مبنياً فيه آثار كل من النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية على هيكل النظام الضريبي، ثم الآثار الاقتصادية للضرائب على كل من الاستهلاك والادخار والإنتاج وتوزيع الدخل القومي والأثمان، ثم لمحة تاريخية عن الضريبة وتعريفها ومطرحها ومعايير التفريق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة وخصائص الضرائب غير المباشرة، وأخيراً أنواع الضرائب على الإنفاق والاستهلاك.

ثانيها: يتضمن الاتجاهات الحديثة في الضرائب على الإنفاق، حيث تم دراسة ثلاثة تشريعات ضريبية هي: الضريبة العامة على المبيعات في مصر والضريبة العامة على المبيعات في الأردن وأخيراً الضريبة على القيمة المضافة في فرنسا وقد تمت دراسة التشريعات الثلاثة من خلال التعرف على مطارح الضريبة والواقعة المنشئة لكل ضريبة ومعدلات الضريبة والإعفاءات منها وقواعد تحصيلها وضمانات التحصيل وخصم الضريبة وردها والالتزامات المترتبة على المكلفين بالضريبة وأخيراً المؤيدات الجزائية للمخالفات وعقوبات التهرب من الضريبة.

ثالثها: يتضمن دراسة واقع الضرائب غير المباشرة على الإنفاق والاستهلاك في سورية، والتي لا يجمعها رابط فقهي واحد ولا تنظمها أحكام مشتركة وهي عبارة عن أربعة عشر رسماً وضريبة تطال إنتاج أو استهلاك أو إنفاق المواطن ويعد أحدث هذه الضرائب من حيث زمن الصدور هو القانون رقم ١٨ / لعام ١٩٨٧ المتضمن رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالي.

وانتهى الباحث في الباب الرابع من البحث إلى التوصيات والمقترحات لتطوير الضرائب على الإنفاق والاستهلاك في سورية.



محتويات الرسالة

الموضوع	صفحة
الباب الأول: الإطار النظري للضرائب على الإنفاق	١
الفصل الأول: الخلفية النظرية للنظام الضريبي	٢
تمهيد	٣
المبحث الأول: أثر النظم السياسية والاجتماعية على هيكل النظام الضريبي	٥
المبحث الثاني: أثر النظم الاقتصادية على هيكل النظام الضريبي	٦
أ- النظام الضريبي في الدول ذات الاقتصاد الموجه	٦
ب- النظام الضريبي في دول الاقتصاد الحر	٧
ج- النظام الضريبي في الدول النامية	٩
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للضرائب	١٤
الفصل الثاني: مفهوم وخصائص الضرائب على الإنفاق	١٩
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الضريبة، تعريفها، مطرحها	٢٠
المبحث الثاني: معايير التفريق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة	٢٣
أ- المعيار الإداري	٢٣
ب- المعيار الاقتصادي	٢٣
ج- المعيار المالي	٢٤
المبحث الثالث: خصائص الضرائب غير المباشرة	٢٥
الفصل الثالث: تطور الضرائب على الإنفاق في الفكر الضريبي	٢٧
الفصل الرابع: أنواع الضرائب على الإنفاق والاستهلاك	٣٢
المبحث الأول: تصنيف الضرائب غير المباشرة (الضرائب على الإنفاق والاستهلاك)	٣٣

٣٣	آ- الضرائب على التداول
٣٣	ب- الضرائب على الإنفاق: ١- الضرائب الخاصة على الإنفاق
٣٤	٢- الضرائب العامة على الإنفاق
٣٩	المبحث الثاني: الضريبة على القيمة المضافة
٣٩	أولاً: مفهوم القيمة المضافة على مستوى الوحدة الاقتصادية
٤١	ثانياً: مفهوم القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد القومي
٤١	ثالثاً: تعريف الضريبة على القيمة المضافة
٤٢	رابعاً: خصائص الضريبة على القيمة المضافة
٤٤	خامساً: مطرح الضريبة على القيمة المضافة
٤٤	سادساً: معدلات الضريبة على القيمة المضافة
٤٥	المبحث الثالث: الضريبة على رقم الأعمال
٤٨	المبحث الرابع: الضريبة على المبيعات
٥١	الباب الثاني: الضرائب على الإنفاق في بعض التشريعات الضريبية المقارنة
٥٢	الفصل الأول: الضريبة العامة على المبيعات في التشريع الضريبي المصري
٥٣	تمهيد
٥٧	المبحث الأول: السمات العامة للضريبة على المبيعات وأهدافها
٥٩	المبحث الثاني: مطرح الضريبة على المبيعات
٦١	المبحث الثالث: الواقعة المنشئة للتكليف بضريبة المبيعات
٦٧	المبحث الرابع: معدلات الضريبة على المبيعات
٧٤	المبحث الخامس: الإعفاءات المقررة من ضريبة المبيعات
٧٨	المبحث السادس: قواعد تحصيل الضريبة وضمانات التحصيل
٨٠	المبحث السابع: خصم الضريبة وردها
٨٤	المبحث الثامن: التزامات المكلفين بالضريبة على المبيعات
١٠٠	المبحث التاسع: المؤيدات الجزائية لأحكام المخالفات
١٠٥	المبحث العاشر: جرائم التهرب من ضريبة المبيعات

الموضوع	صفحة
الفصل الثاني: الضريبة العامة على المبيعات في التشريع الضريبي الأردني	١١٢
تمهيد	١١٣
المبحث الأول: سمات الضريبة على المبيعات	١١٤
المبحث الثاني: مطرح الضريبة على المبيعات	١١٥
المبحث الثالث: الواقعة المنشئة للتكليف بضريبة المبيعات	١١٧
المبحث الرابع: معدلات الضريبة على المبيعات	١١٨
المبحث الخامس: الإعفاءات المقررة من ضريبة المبيعات	١٢٤
المبحث السادس: قواعد تحصيل الضريبة وضمانات التحصيل	١٣٠
المبحث السابع: خصم الضريبة وردها	١٣١
المبحث الثامن: التزامات المكلفين بضريبة المبيعات	١٣٢
المبحث التاسع: جرائم التهرب من ضريبة المبيعات وعقوباتها	١٣٤
الفصل الثالث: الضريبة على القيمة المضافة في التشريع الضريبي الفرنسي	١٣٧
تمهيد	١٣٨
المبحث الأول: سمات وخصائص الضريبة على القيمة المضافة في فرنسا	١٤٠
المبحث الثاني: مطرح الضريبة على القيمة المضافة	١٤١
المبحث الثالث: الواقعة المنشئة للتكليف بالضريبة على القيمة المضافة	١٤٢
المبحث الرابع: المكلفون بالضريبة	١٤٣
أولاً: الأشخاص الخاضعون للضريبة	١٤٣
ثانياً: الأعمال الخاضعة للضريبة	١٤٧
المبحث الخامس: معدلات الضريبة	١٥٢
المبحث السادس: الإعفاءات المقررة من الضريبة على القيمة المضافة	١٥٦
المبحث السابع: خصم الضريبة	١٦٠
المبحث الثامن: التزامات المكلفين بالضريبة	١٦٢
المبحث التاسع: المؤيدات الجزائية لأحكام المخالفات	١٦٤